إعلان صادر عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وقوى التحالف الوطني الفلسطيني في لبنان

حول حماية الأطفال من أثار النزاع والعنف المسلح

في البدء لا بد من التأكيد على أن السبب الأساسي لمحنة الشعب الفلسطيني يتمثل بالإحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتهجير ما قارب ثلثي أبنائه إلى بلدان المنافي واللجوء،وما زالت سلطات الإحتلال الإسرائيلي ترفض الإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة التي أقرت بها الشرعية الدولية،وهذا ما يضع على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية وسياسية وقانونية وإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني لإنهاء معاناته بإنهاء الإحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية وتحقيق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي والديار التي هجروا منها في العام 1948.

ان اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون قسرا على الأراضي اللبنانية،هم جزء أصيل من الشعب الفلسطيني ،متمسكون بحقهم الشرعي في مواصلة النضال من أجل تحقيق اهداف الشعب الفلسطيني ،بكافة الأشكال المتاحة والتي تتناسب مع ظروف النضال الفلسطيني بما ينسجم مع المواثيق والأعراف الدولية ولا يتعارض مع سيادة واستقلال لبنان.

يعيش الفلسطينيون في لبنان اوضاعاً إقتصادية وإجتماعية مزرية،في كافة المجالات الحياتية (الصحية والمعيشية والتعليمية) وذلك بسبب حرمانهم من الحقوق المدنية والإجتماعية وحق التملك إلى جانب التدني في التقديمات الخدماتية للاانروا مما أدخلهم في دائرة البؤس والفقر.

إننا في الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في لبنان،نعتبر السلاح الفردي الموجود في المخيمات بالتفاهم مع الدولة اللبنانية بعد أن سلمنا السلاح الثقيل في العام 1990،هو في خدمة المشروع التحرري الفلسطيني كما أنه يشكل ضمانة لحماية المخيمات الفلسطينية والدفاع عنها في وجه أي عدوان إسرائيلي محتمل.كما إننا متمسكون بالسعي لتحريم وتجريم استخدام السلاح في شوارع وأزقة المخيمات الفلسطينية لحسم الخلافات الداخلية بين القوى والفصائل الوطنية والإسلامية لما له من أثار سلبية تلحق الضرر الكبير بحياة المدنيين وبمصالحهم ،وتروع الأطفال وتسبب لهم الأمراض الصحية والنفسية،ليس لأن ذلك يتعارض مع شرعة حقوق الأنسان فقط بل لأن بذلك مصلحة فلسطينية عليا..

وعلى الرغم من خلو برامجنا السياسية وآليات عملنا التنظيمية مشروعية أستهداف أو إستخدام الأطفال في العمل المسلح،وإنطلاقاً من قناعتنا وإيماننا بأننا كشعب فلسطيني اكثر المتضررين من عدم تطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وخصوصاً تلك المتعلقة بحماية الأطفال وأمنهم خلال فترات النزاع المسلح،لما تقوم به إسرائيل من قتل وتنكيل واعتقال تعسفي بحق المدنيين خاصة الأطفال،فإننا في الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية،نؤكد تمسكنا ونعلن إلتزامنا بالإعلان التالي، بما يتماهى ويحاكي ميثاق الشرف الوطني الذي أعلنت القوى الوطنية والإسلامية في فلسطين التزامها به في 4 أيار 2010، ويعكس مضمون "صكّ الالتزام بموجب نداء جنيف حول حماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة":

اولا:- - نؤكد على التزامنا باحترام كافة العهود والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان، ونخص بالذكر الآليات القانونية الدولية التي تكفل حماية حياة الأطفال وأمنهم خلال فترات النزاع / العنف المسلح، لا سيّما اتفاقية جنيف الرابعة، والبروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وذلك من خلال العمل على تعزيز قواعد ومعايير حماية الأطفال، واتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع / العنف المسلح ورعايتهم..

ثانيا:- ندين إستخدام الأطفال في أي عمل مسلح بغض النظر عن وجهة هذا العمل .كما ندين التعرض للمدنيين وممتلكاتهم وللمؤسسات التربوية والصحية أو أي مرافق عامة خلال أي نزاع مسلح داخل المخيمات.

www.theirwords.org

ثالثا:- - إننا نعتبر "أن مشاركة الأطفال في النزاع / العنف المسلح، يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوقهم الأساسية سواء أكانوا أفراداً أو جماعات. لذا يجب تعزيز وعي المجتمع بحقوق الطفل، وتنفيذ المواد القانونية المتعلقة بذلك، وتعزيز مبدأ مصالح الطفل الفضلى، وهذا يتطلب زيادة الوعي بعدم إشراك الأطفال في النزاع / العنف المسلح، أو تحريضهم عليها، أو زجّهم بها.

رابعا: - نتعهّد باتخاذ كافة الوسائل الممكنة عملياً لضمان عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة اشتراكاً مباشراً في الأعمال العسكرية.

خامسا:-نؤكد على أن الحماية الفعالة للأطفال من تأثير النزاع المسلح تتحقق من خلال التزامنا غير المشروط الذي يسلم بأن الأطفال لا دور لهم في النزاع المسلح،كما نتعهد بإتخاذ كافة الوسائل الممكنة عملياً لضمان عدم إشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة،إشتراكاً مباشراً في الإعمال العسكرية.

سادسا:-بالرغم من تأكيدنا على حظر مشاركة الأطفال في النزاع المسلح،بهدف ضمان حمايتهم،فإننا في الوقت ذاته نؤكد على حقهم في المشاركة في الحياة السياسية في مجتمعاتهم،وذلك بإشتراكهم في الأطر ،والإتحادات الطلابية تكريساً لمبدأ الحرية والمسؤولية والمساواة في الحقوق.

سابعا: - ندعو جميع المعنيين لوضع تدابير، من شأنها تعزيز الشفاء البدني، والنفسي، والعاطفي، والدمج الاجتماعي للأطفال المتأثرين بالنزاع / العنف المسلح.

نحن، الموقعون على هذا البيان، نعلن استعدادنا التام للتعاون مع كافة الجهات المعنية في سبيل ضمان تنفيذ بنوده، وتطوير الآليات الكفيلة بذلك.

٢٠١٣/١٢/١٧

مخيم المية ومية

أمين سر تحالف القوى الفلسطيني
في لبنان
أبو عماد رافع
2013-12-23

شنجن أبو العردات
عضو مرفض أول منظمة التحرير الفلسطينية
في لبنان
أبو ماهر
٢٠١٣/١٢/٢٣

www.theirwords.org